بعض تجـــارب الخصخصة في أمريكا اللاتينية

المسيرة الصعبة للانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية

د . صالح ياسر

(1) التجربة التشيلية

يمثل نجاح مجتمعات أمريكا اللاتينية في الانتصار على الديكتاتوريات العسكرية، وتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، تجربة نموذجية في مجال إنجاز التغيير الديمقراطي الهادئ. ولعله لا يشبهها في ذلك سوى مثال جنوب أفريقيا والقسم الأعظم من مجتمعات أوروبا الشرقية - في الحقبة الاشتراكية- وإن كانت هناك التمايزات بين هذه التجارب عديدة وملحوظة [1]. علماً أن العديد من هذه البلدان طبقت في تسعينات القرن العشرين برامج الإصلاح الهيكلي بإملاء من المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية (من خصخصة وسياسات ليبرالية وانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية) [2]. وكانت تلك المؤسسات تراهن على ان تخرج تلك البلدان من عنق الزجاجة بفضل تحقيق "التوازنات الاقتصادية الكبرى" – الوصفة الأثيرة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي - بيد ان عقد الانفتاح الليبرالي أصبح يطلق عليه بـ **"العشرية الضائعة"** [3].

لقد ناضلت الحركة الديمقراطية والحركة الثورية المسلحة - طويلاً- ضد النُظم العسكرية الفاشية في أمريكا اللاتينية من أجل التغيير، وتعرَّضت لقمعٍ وحشي خلَّف مئات الآلاف من الضحايا في مجموع أمريكا اللاتينية. غير أن أزمة الثورة المسلّحة من جهة، وأزمة النظم الديكتاتورية من جهة ثانية، فرضتا على السلطة والمعارضة معا وقفاً متبادلاً للأعمال المسلحة تنتقل به السلطة إلى المدنيين على قاعدة **توافق** يوفّر ضمانات لطي صفحة حقبة الحكم العسكري. وبذلك، أحرزت هذه المجتمعات نجاحاً ملحوظاً - بعد تاريخ دموي رهيب- في كسب معركة الانتقال الديمقراطي بشكل سلمي في منطقة كانت المنافسة السياسية فيها لا تعرف معنى السلم!

ومع أنه لا يمكن استصغار شأن العامل الداخلي ودوره في تحقيق شروط الانتقال الديمقراطي، في بلدان أمريكا اللاتينية، إلا أنه لا يمكن تجاهل التأثير الفعّال الذي مارسته سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه موضوع الانتقال الديمقراطي هذا في بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى؛ فلقد كان لافتا جدا حرصها الكبير على أن يتم ذلك الانتقال سريعا، وأن يسلّم الجيش السلطة إلى المدنيين، ثم كان حرصها أكبر على أن تسدي دعما وإسنادا للنخب الديمقراطية التي وصلت إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

يقود ذلك إلى **سؤال** حول ما يبدو وكأنه **مفارقة** في موقف الولايات المتحدة من جدلية الفاشية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية. فما الذي تغيَّر حتى أصبحت (واشنطن) شديدة العناية بتحقيق الديمقراطية في هذه البلدان بعد عقود طويلة من دعمها المادي والسياسي والعسكري للنُظم الفاشية والدكتاتورية في وجه الحركة الديمقراطية واليسار والثورة المسلحة في هذه القارة؟ !

لا يمكن فهم هذه "المفارقة" إلا في ضوء ما حصل من متغيرات في النظام الدولي منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، فغيَّر - بالتالي- من خريطة التهديدات التي كان يفترض أن "يتعرَّض" لها الأمن القومي للولايات المتحدة. ذلك أن نهاية "الحرب الباردة"، ثم تفكك الاتحاد السوفييتي والمعسكر

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول خصائص الانتقال في أمريكا اللاتينية قارن: تيري لين وفيليب س. شميتر، "أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا"، ترجمة آمال الكيلاني، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** العدد 126، مايو 1991، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو؛ كذلك: فاطمة مساعد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة بغداد، عدد خاص، ابريل 2011؛ كذلك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، **"تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً"**، مصدر سابق؛ كذلك: عبد الإله بلقزيز، **"أمريكا اللاتينية.. من الانتقال الديمقراطي إلى استقلال الإرادة"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.alyaum.com/article/4017006 ؛ كذلك: صالح ياسر حسن، **عمليات الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي – بعض اشكاليات النظرية والممارسة** (ستوكهولم: اوروك ميديا للإعلام والنشر، 2019)

[2] Gruszczak A., „*Polityka Państw Ameryki Łacińskiej wobec kryzysu środkowoamerykańskiego*, Wydawnictwo Adam Marszałek, Toruń 1996.

[3] قارن: السيد ولد اباه، "ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليسارية"، **الشرق الاوسط**، العدد 10566، 2 نوفمبر/2007.

الاشتراكي، وقبلهما تراجع النفوذ السوفييتي في أمريكا اللاتينية، لم تعد تفرض الحاجة إلى ديكتاتوريات عسكرية منبوذة في كل العالم. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن العديد من النخب المعارضة التي ستصل إلى السلطة- في ما بعد- بالاقتراع هي في الأغلب نخب ليبرالية، لأدركنا لماذا لم تعد واشنطن تخشى من انتصار الديمقراطية في أمريكا اللاتينية!

ولابد من ملاحظة استدراكية هنا منعا لأي التباس وقوامها أن الذين وصلوا إلى السلطة، في بلدان أمريكا اللاتينية، منذ نحو ربع قرن ونيف لم يكونوا جميعهم ليبراليين، ومتوافقين مع السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها، أو مع سياساتها تجاه بلدانهم (مثال وصول هوغو تشافيز Hugo Chávez إلى السلطة في فنزويلا بالانقلاب، أولاً، ثم بالاقتراع، ثانيًا. ثم لم تلبث نخب يسارية أن تقاطرت على السلطة في بلدان عدّة مثل البيرو والبرازيل والأرجنتين وتشيلي والسلفادور... إلخ).

"**المعجزة التشيلية**" – **بين حقائق الواقع وأوهام العقيدة النيوليبرالية**

في عام 1970 وعبر انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز (**سلفادور أليندي Salvador Allende**)، قائد تحالف "الوحدة الشعبية"، وانطلاقا من خلفيته الفكرية كديمقراطي واشتراكي سعى أليندي لإدخال اصلاحات تقدمية في تشيلي. فقد تم قبل كل شيء **تأميم** تلك الفروع الصناعية التي كانت تعود ملكيتها للاحتكارات الاجنبية والمحلية ولكن عبر تعويضات عادلة. غير ان الاحتكارات الأمريكية لم تقبل بخسارة ممتلكاتها (شركاتها) التي كانت تدر عليها ارباحا وفيرة. ومن المعروف أنه وقبل أداء سلفادور أليندي اليمين الدستورية ليصبح رئيسا للجمهورية تم توقيع اتفاقية سرية بين ممثلي الشركة الدولية للهاتف والتلغراف (ITT)، بموجبها تم انشاء لجنة للقضايا التشيلية. وقد اخذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة الاطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطيا، أليندي وحكومة الوحدة الشعبية. وفي هذا اللجنة جرى التأسيس للتعاون مع المخابرات الامريكية ووزارة الخارجية والرئيس الامريكي حينذاك ريتشارد نيكسون، للقيام بكافة النشاطات المضرة بالاقتصاد الشيلي، كالتوقف عن منح الائتمانات، ومقاطعة البضائع التشيلية، وتمويل العمليات السياسية المناهضة لنظام أليندي وغير ذلك الكثير.

في 11 سبتمبر 1973 وقع انقلاب عسكري في تشيلي حيث قامت الطغمة العسكرية بقيادة الجنرال (أوغستو بينوشيه **Augusto Pinochet**) بالإطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطيا، الاشتراكي (سلفادور اليندي) وحكومة "الوحدة الشعبية"، حيث استشهد الرئيس وهو يقاتل الانقلابيين من القصر الرئاسي.

بنتيجة انقلاب الدكتاتور بينوشيه وطيلة سنوات حكمه قُتل أو اغتيل 3200 شخص (وبشكل رئيسي في ملعبين في العاصمة سانتياغو)، كما تعرض للاعتقال حوالي 80 ألف شخص معظمهم كانوا ضحايا للإرهاب والتعذيب (غالبا بالصدمات الكهربائية)، كما كان هناك الكثيرون ممن اجبروا على الهجرة الى الخارج تجنبا للملاحقة أو الاعتقال وما يرتبط به من آثار وقد بلغ عدد هؤلاء اكثر من 200 ألف شخص. هذا طبعا إضافة الى اختفاء كثيرين في ظروف غامضة [4]. وقد كان هذا الانقلاب مدعوماً من الشركات الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية CIA ووزير الخارجية الأمريكي آنذاك (**هنري كيسنجر**) [5].

مارس النظام الدكتاتوري في شيلي بقيادة بينوشيه، عمليات خرق منظم لحقوق الإنسان [6]، وقد كانت حالة تشيلي تمثل نموذجاً للفشل الاجتماعي والسياسي. افتتح الانقلاب مهرجانه الدموي باقتحام قوات المشاة والدبابات للقصر الجمهوري ومن ثم مقتل الرئيس **سلفادور اليندي**، غير ان الانقلابيين لم يكتفوا بهذه الحملة البشعة ولا بقتل الرئيس بوحشية، بل تم كذلك **حل** جميع الاحزاب السياسية التي لا ترتبط بالنظام الانقلابي الجديد، وأيضا تم **تجميد** النقابات العمالية ومواصلة **اغتيال** النشطاء السياسيين **وقمع** أي

---

[4] لمزيد من التفاصيل قارن: Chilijski Pucz Pinocheta متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
https://historiamniejznanaizapomniana.wordpress.com/2015/09/11/chilijski-pucz-pinocheta/

[5] قارن: ديفيد هارفي، "**الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**"، مصدر سابق، ص 14.

[6] Wojciech Klewiec, "*Proces pokazowy. Oskarżony Augusto Pinochet"*, Warszawa 2001, s. 66.

صوت يغرد خارج سرب الدكتاتورية ولا ينخرط تحت رايات الليبرالية الجديدة وعقيدة العلاج بالصدمة. كما منعت الأنشطة السياسية والفكرية وتم مصادرة الكتب.

هذا مع العلم انه في عام 1980 تم اقرار "دستور" جديد للبلاد والذي أنشأ من خلاله (**مجلس الأمن القومي**) الذي استحوذت المؤسسة العسكرية فيه على أغلبية المقاعد ولا يستطيع رئيس الجمهورية عزل قيادات من الجيش الا بموافقة قائد القوات المسلحة الذي تم تحصينه من العزل لمدة 4 سنوات.

وبعبارة ادق: هكذا وبهذه الطريقة "الديمقراطية" تم خلق الظروف المثالية لتطور "السوق الحرة" ووضع عقيدة "العلاج بالصدمة" موضع التطبيق الفعلي !! وبذلك يمكن القول ان الانقلاب الذي وقع في 11 سبتمبر 1973 كان أول انتصار عالمي البعد لعقيدة "السوق الحرة".

كان **الهدف الأساسي** للسياسة الاقتصادية للطغمة العسكرية بقيادة بينوشيه هو "استعادة التوازن الاقتصادي المختل". وعلى هذا الطريق جرت عدة محاولات لتحقيق هذا الهدف عبر استعمال عدة استراتيجيات ولكن رافقها في نفس الوقت التطبيق التدريجي للبرلة الاقتصاد.

ففي البداية وخلال الفترة منذ وقوع الانقلاب في **11/9/1973** وحتى نيسان **1975**، وفي مسعاها لمكافحة التضخم استخدمت السلطة الجديدة **طريقة لينة نسبيا** متخلية عن منهج العلاج بالصدمة مؤقتا. وهذا الخيار فرضته حقيقة التكاليف الاجتماعية التي ترافق عادة مثل هذا الخيار والتي قد لا يمكن ان تكون مقبولة من المجتمع. وارتباطا بهذه الحقيقة فإنه وخلال الفترة هذه تمت مواصلة السياسة النقدية التوسعية (والتي لم تكن تختلف كثيرا عن تلك التي كانت مطبقة خلال الفترة الاخيرة من حكم الرئيس سلفادور أليندي) مطبقة في نفس الوقت بعض التقييدات الضريبية الجمركية. ونتيجة لتطبيق سياسة انكماشية كان في مقدمة اهدافها **تقليص** جانب الانفاق في الموازنة الحكومية (رفع معظم الدعم، تقليص عدد الموظفين في الجهاز الحكومي، خصخصة المؤسسات الحكومية "الخاسرة") فقد تحقق تقليص العجز في الموازنة الحكومية من **30%** من الناتج المحلي الاجمالي في عام **1973** الى **5.5%** في عام **1975**.[7]

غير ان النتائج المرافقة لهذه الوصفة لم تحضَ برضا الانقلابيين. فقد انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي بحوالي **4%**، كما ارتفعت معدلات البطالة. ولم تنجح السياسة النقدية المستخدمة في كبح جماح التضخم الذي كان قد بلغ عند مستوى **606%** في عام **1973** وانخفض الى **360%** في عام **1974** ليرتفع مجددا في عام **1975**.

ملخص القول: ان الاقتصاد التشيلي وخلال هذه الفترة تحمل اعباء التكاليف المرتفعة الناجمة عن سياسة "الاستقرار الاقتصادي"، ولكنه لم يحقق أية منافع تكافئ هذه التكاليف، الامر الذي دفع حكومة الطغمة العسكرية الى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة فلجأت الى منهج العلاج بالصدمة. وهكذا فان المخاوف الناجمة عن التكاليف الاجتماعية المرافقة لمثل هذه الخيارات "الارثودوكسية" حل محلها القناعة بأنه في ظروف وجود حكم الطغمة العسكرية ومديّات قمعها الشامل فإنه بالإمكان وأد اية محاولة اعتراضية على هذا المنهج في مهدها. وهذا ما شكل **الصدمة الثانية** التي تمثلت فيما اطلق عليه **تطبيق** منهج "**العلاج بالصدمة**" في الاقتصاد التشيلي والتي تحتاج الى وقفة اوسع.

المطلب الاول: تطبيق منهج العلاج بالصدمة.. أول تمرين بـ "الذخيرة الحية" في تشيلي !

تعلّم (**ميلتون فريدمان**) استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، والمنحدر من عائلة مهاجرة من المجر، لأول مرة كيفية استغلال الصدمة بمنتصف سبعينات القرن العشرين بعد الانقلاب الدموي في تشيلي الذي قاده كما قلنا (**أوغستو بينوشيه** Augusto Pinochet) وأطاح بالرئيس المنتخب (**سلفادور أليندي**

[7] Elżbieta Skrzeszewska- Paczek, Doświadczenia Chile i Meksyko w stabilizacji makroekonomicznej i liberalizacji ekonomicznej, *Studia i analizy*, nr 5

Salvador Allende)، عندما استشار بينوشيه فريدمان في السياسات والبرامج الاقتصادية التي يتعين على تشيلي تطبيقها. كان التشيليون حينها مصدومين بعد انقلاب بينوشيه الدموي، كما كانت البلاد أيضا تعاني من التضخم الهائل. أشار فريدمان على بينوشيه بفرض تحول اقتصادي سريع الطلقات، يتضمن: خفض الضرائب، وتحرير التجارة، وخصخصة الخدمات، وخفض الإنفاق الاجتماعي، وتحرير الاقتصاد من أي رقابة للدولة، واطلاق آليات السوق.

وكان ذلك أشد "عملية تجميل" رأسمالي تمارس في أي مكان في العالم، وأصبحت تعرف باسم **"ثورة مدرسة شيكاغو"**، لأن الكثير من رجال الاقتصاد لدى بينوشيه كانوا قد درسوا على يديّ فريدمان في جامعة شيكاغو. وقد تنبأ فريدمان بأن سرعة وفجائية وحجم التحولات الاقتصادية سوف تثير ردود فعل نفسية لدى الجمهور بحيث "تسهل اجراء التعديل". وقد ابتدع عبارة تصف هذا التكتيك المؤلم، وهي **"معالجة الاقتصاد بالصدمة"**. وفي السنين التي تلت ذلك، عندما كانت الحكومات تفرض برامج كاسحة لتحرير السوق وخصخصة الاقتصاد، كانت المعالجة الكاملة والفجائية بالصدمة، هي الاسلوب الذي تختاره. كذلك، كان التعذيب والقتل – بأيدي جلادي نظام بينوشيه في تشيلي وأثناء حكم الديكتاتورية العسكرية بالأرجنتين- وسيلة لكسر إرادة القوى المقاوِمة للسوق الحرة، ذلك التعذيب الذي كان يحيق بأجساد من يعتبرون أميّل من غيرهم الى اعتراض سبيل التحول الرأسمالي.

هكذا إذن في 11 سبتمبر/ أيلول 1973، وعندما كانت الدبابات تزحف في شوارع العاصمة التشيلية، سنتياغو، وبينما كان القصر الرئاسي يحترق والرئيس التشيلي أليندي يرقد ميتاً، كانت هنالك مجموعة ممن يسمون "فتيان شيكاغو *Chicago Boys*" يصعدون الى السلطة، وهم رجال اقتصاد تشيليون كانوا قد اخذوا إلى جامعة شيكاجو ليدرسوا ضمن بعثة ممولة بالكامل من الحكومة الأمريكية كجزء من استراتيجيتها لمحاولة تحريك أمريكا اللاتينية نحو اليمين، بعد ان ظلت حتى ذلك الوقت تتحرك نحو اليسار. وهكذا كان ذلك برنامجا مؤدلجاً جداً وممولا من قبل الحكومة الامريكية، وجزءا مما دعاه وزير خارجية التشيلي الاسبق **"مشروعاً لتحويل ايديولوجي مدروس"**، أي أخذ هؤلاء الطلاب إلى تلك الكلية المتطرفة جدا في جامعة شيكاغو، وتشريبهم عقيدة صيغة من علم الاقتصاد كانت هامشية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، ثم إعادتهم إلى وطنهم كـ "محاربين عقائديين" حتى النخاع.

وهكذا يمكن القول أن انقلاب العسكر في تشيلي بقيادة الجنرال بينوشيه كان أول تمرين بـ "الذخيرة الحية" لمهندسي العلاج بالصدمة.

وبالمقابل فإن **المثال التشيلي لم يكن الوحيد**. فقد عرف التاريخ أمثلة كثيرة اخرى طُبّقت خلالها هذه التقنية كما حدث مثلا في **بولندا** بعد عام 1989، **وروسيا الاتحادية** وخلال **أزمة الاقتصادات الأسيوية** سنة **1997** [8]، والتي مهدت الطريق لصندوق النقد الدولي لفرض مجموعة من البرامج الاقتصادية في المنطقة والتي بموجبها تمت عملية خصخصة عدد من الشركات المملوكة للدولة من خلال بيعها إلى بنوك غربية وشركات متعدية الجنسيات. ورغم ان العديد من هذه الدول كان "ديمقراطياً"، إلا أن تحولات السوق الحرة الراديكالية او المتطرفة لم تفرض فيها بطريقة ديمقراطية. بل على العكس تماماً، إذ وفر جو الأزمة الواسعة النطاق **الذريعة** اللازمة لنقض أماني الناخبين وتسليم البلاد إلى "تكنوقراطيين" اقتصاديين. وايضا ما حصل في **روسيا الاتحادية** في العقد التاسع من القرن الماضي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، حيث قرر الرئيس الروسي في حينه **(بوريس يلتسين)** في عام 1993 ارسال الدبابات لقصف مبنى البرلمان الروسي وحجز قادة المعارضة مما مهد السبيل أمام حركة الخصخصة الواسعة النطاق التي خلقت الاوليغارشيات المتحكمة سيئة الذكر في البلاد. وهكذا كان تطبيق الخصخصة في **روسيا** قد تم ايضا بالذخيرة الحية ونارها اللاهبة !!.

---

[8] تحدثتُ بالتفصيل عن الازمة الاسيوية هذه وذلك في عمل مستقل آخر. لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، " **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور**" مصدر سبق ذكره.

كما مكّن **"التسونامي"** الذي ضرب **سيريلانكا** عام 2004الحكومة السيريلانكية من التخلص من الصيادين الذي كانوا يشتغلون في الواجهات البحرية وقامت ببيع تلك الواجهات إلى المستثمرين في قطاع الفنادق. كما مكّنت أحداث 11 سبتمبر 2001 الرئيس الامريكي حينذاك **(جورج دبليو بوش)** من شن هجوم على العراق بهدف خلق نظام خاضع لنظام السوق الحرة، الذي حاول الترويج له الحاكم المدني لسلطة الاحتلال **(بول بريمر)** في العراق بعد احتلاله في عام 2003 [9]. فقد تم تحت حراب قوات الاحتلال السعي الى تطبيق "استراتيجية الترويع" مع العلاج بالصدمة: خصخصة شاملة، وتحرير كامل للتجارة، وتقليص كبير لحجم الحكومة، وتدمير البنى التحتية .. الخ.

لقد عرفت العديد من البلدان المدينة والتي كانت تعيش أوضاعا أزموية منذرة بالانفجار سلسلة من الضغوطات والاغراءات المتواصلة التي تهدف إلى إغراقها أكثر فأكثر في مستنقع العجز والمديونيّة حتى لا تجد ملاذا لها سوى المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية التي لا تقرض ولا تساعد إلاّ وفقا لشروطها الخاصة وبعد "إعادة هيكلة" الاقتصاد المحليّ وفقا لمتطّلبات "النظام العالمي الجديد" القائم على الانفتاح التام وآليات السوق الطليقة والتسليم بالارتباط العضويّ الكامل مع الخارج والذي تحكمه علاقات الانتاج الرأسمالية ويخضع لمنطقها.

لننظر الى الدول التي طبقت عقيدة العلاج بالصدمة وما حققته هذه العقيدة من "نجاحات" وإخفاقات، فليس هناك من دولة تم تطبيق هذه العقيدة المتطرفة على أرضها إلا وعانت من آثارها، ومن بينها: ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل الأجور، وتفاقم الفقر والجريمة والاستقطاب الاجتماعي والأزمات الاقتصادية التي تسببها تلك السياسات.

وثمة لغز paradoxلابد من الاشارة إليه هنا ونقصد به أنه إذا كان هناك نجاح حققته هذه الوصفة في بعض البلدان متمثلا في خفض معدل التضخم أو جذب الاستثمار او رفع معدل النمو، إلا أن تلك الآثار الإيجابية لا تشعر بها الشعوب. فعند انخفاض التضخم لوحظ ان ذلك يوازيه انخفاض في معدل الأجور، وزيادة معدل الاستثمار يوازيه استفادة شريحة قليلة أو ضئيلة من المجتمع من تلك الاستثمارات. أما عن معدلات التنمية التي تتحدث عنها الحكومات التي نفذت إستراتيجية الصدمة والتفاخر بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي ففي الواقع أن تلك الأرقام لا تمت بصلة إلى الحقيقة، فأغلب المدخول العائد من عملية التنمية لم يصل إلى أيدي أغلب طبقات وفئات المجتمع، بل وصل إلى شريحة ضيقة جدًا من رجال الأعمال دون تحقيق أدنى استفادة من تلك العوائد لأغلبية السكان. وهكذا فإن معدلات التنمية المرتفعة والناتج القومي المتنامي ما هي إلا سياسات دعائية لإثبات صحة الأفكار النيوليبرالية والغاية منها التغطية على حقيقة أن تلك السياسات هدفها صنع فئة صغيرة من الأثرياء مقابل أكثرية من الفقراء، بمعنى آخر الاشتغال الفعلي لمنطق قانون التراكم الرأسمالي الذي يقود، عادة، الى تراكم الغنى في جهة وتراكم الفقر في جهة اخرى، أي ان الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا [10].

وبالعودة الى المثال التشيلي فإنه كثيرا ما يجري الحديث في أوساط اليمين عن "النموذج المثالي" للسوق الحرة المطبق في هذا البلد ويلحّون على ضرورة اعتبار ما جرى خلال فترة حكم الطغمة العسكرية بقيادة الجنرال بينوشيت، بمثابة **نموذج** ينبغي اتباعه من طرف الآخرين. والمثير للانتباه أن كثيرين من هؤلاء ليس لديهم معرفة عميقة بما جرى هناك من عمليات اقتصادية بعد وقوع الانقلاب العسكري في تشيلي في 1973/9/11 [11].

---

[9] لمزيد من التفاصيل حول المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال قارن: د.صالح ياسر حسن، **"عملية رفاهية العراق " بين الصخب الأيديولوجي وحقائق الواقع الصارمة - ملاحظات أولية حول المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال**، جريدة "طريق الشعب"، العدد 22/السنة 68، 20-26/تموز 2003، الملحق الاقتصادي للعدد ذاته.

[10] قارن: مُحمد نصير، **"مصـــــــر ما بين عقيدة الصدمة.. والتوزيع العادل للثروة"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/opinion/egypt-between-the-doctrine-of-shock-and-equitable-distribution-of-wealth

[11] لمزيد من التفاصيل قارن: Dziedzicz, *Reformy ekonomiczne: Chile 1973-1989*. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://portalliberalow.salon24.pl/120018,dziedzicz-reformy-ekonomiczne-chile-1973-1989

وبالعودة الى **الجذور** وهي مطلوبة لفهم هذه التجربة، أنه خلال سنوات الخمسينات من القرن العشرين وتحديدا في جامعة شيكاغو وُلِد في اوساط اقتصاديي قسم العلوم الاقتصادية مذهب السوق الحرة الطليقة، وجرى التنظير له وتقديمه باعتباره نظاما اقتصاديا – نموذجا- قادرا على حل مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجه أي بلد او مجتمع. وأشيع في حينه ان ظواهر كالتضخم، والعرض والطلب، او البطالة كلها ظواهر دائمة وثابتة وان السوق الحرة والطليقة قادرة على تحقيق "التوازن المثالي". وبحسب منظري هذه المقاربة Approach وعلى رأسهم **ميلتون فريدمان**، فإن هذه الصيغة (السوق الحرة الطليقة) قادرة على تأمين الضبط الذاتي، وتحديد الكمية المثلى من المنتجات (العرض)، وبأسعار ملائمة وشرائها من قبل العاملين (الطلب)، في مستوى صفري للتضخم وفي اطار تشغيل كامل.

لقد اعلن انصار هذه العقيدة [12] ان **السبب الأساسي** للازمات الاقتصادية يكمن في ملكية الدولة للمؤسسات الاقتصادية، في حين ان الملكية الخاصة وحدها هي القادرة على تأمين التطور والانتعاش الاقتصادي. ومن هنا فإن واحدا من مطالب عقيدة السوق الحرة كان يتمثل في خصخصة كل شيء بدأ من الشركات الانتاجية والخدمية الكبرى، وكذلك المؤسسات التعليمية (التربوية) وانتهاء بالنظام التقاعدي.

خلال هذه الفترة بدأ **بينوشيه** في تطبيق سياسات اقتصادية نيوليبرالية بالاستعانة بخبراء أمريكيين وعلى رأسهم صقور مدرسة شيكاغو بقيادة **ميلتون فريدمان** [13]، وقام بإلغاء الحد الأدنى للأجور وإبطال حقوق اتحاد العمال وخصخصة البنوك والمصانع. **وبنتيجة** هذه السياسات تنامت عمليات التهميش والاستقطاب الاجتماعيين والشعور بالغياب التام للعدالة الاجتماعية.

حتى سنوات الثمانينات لم يكن الماركسيون وحدهم خصوم عقيدة "السوق الحرة" بل وكذلك ايديولوجيو انظمة الاقتصاد الرأسمالي الفعلية: **الكينزيون** في الولايات المتحدة، **الديمقراطيون الاجتماعيون** في اوربا الغربية، **وانصار ما يسمى بـ "ايديولوجيا التنمية"** في بلدان "العالم الثالث".

فمن المعروف انه وفي الولايات المتحدة ومنذ فترة الازمة الاقتصادية الكبرى (**1929 – 1933**) تم تطبيق ما سمي بسياسة " الاتفاق الجديد New Deal" التي اعلنها الرئيس الامريكي حينها فرانكلين روزفلت [14]. ونتيجة الظروف السائدة وما ارتبط بها من توازن للقوى آنذاك فقد كانت هذه السياسة عبارة عن "مساومة موفقة" بين الدولة والشركات والنقابات العمالية. في هذا البرنامج طبقت الاشغال العامة، الاستثمارات الحكومية والبرامج الاجتماعية، التي سمحت بمواجهة الازمة الاقتصادية الكبرى.

ولأن قائد الانقلاب الجديد كان عسكريا محترفا ولا يفقه بالقضايا الاقتصادية فقد أولى مهمة تطبيق الوصفة النيوليبرالية الى **"فتيان شيكاغو"** مانحا اياهم ثقته التامة لتطبيق برنامجهم القاضي بإجراء "اصلاحات اقتصادية عميقة"، على وفق منطق عقيدة العلاج بالصدمة.

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان قصة اختيار أفراد هذه الجماعة تثير الاهتمام. فبحسب **ديفيد هارفي**، فإن الولايات المتحدة كانت تمول تدريب عدد من الاقتصاديين التشيليين في جامعة شيكاغو منذ خمسينيات القرن العشرين وذلك في إطار برنامج كان معمولاً به إبان" الحرب الباردة" يهدف إلى مناهضة وتحييد

---

[12] لمزيد من التفاصيل حول عقيدة العلاج بالصدمة قارن: نعومي كلاين، **"عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)"**. ترجمة: نادين خوري، مصدر سبق ذكره.

[13] لمزيد من التفاصيل حول هذه المدرسة ورموزها قارن: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي ... مصدر سابق**، ص 524 ولاحقا.

[14] ***الاتفاق الجديد*** (New Deal) هي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت في الولايات المتحدة بين عامي 1933 و 1936. وتضمنت مراسيم رئاسية أو قوانين قام بإعدادها الكونغرس الأمريكي أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت. جاءت تلك البرامج لمواجهة الكساد الكبير وتركزت على ما يسميه المؤرخون الألفات الثلاثة وهي: "الإغاثة والإنعاش والإصلاح". وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

وكبح الميول اليسارية في أمريكا اللاتينية. فبات الاقتصاديون الذين تلقوا تدريباتهم في شيكاغو **الفئة المهيمنة** في جامعة سانتياغو الكاثوليكية الخاصة. وفي الأعوام الأولى من سبعينيات القرن العشرين (أي قبل الانقلاب) نظمت الصفوة من رجال الأعمال معارضتها لأليندي عبر جماعة عرفت باسم **"نادي يوم الاثنين"** وأسست لعلاقة عمل مع هؤلاء الاقتصاديين، وقدمت التمويل لأعمالهم من خلال معاهد البحوث. جاء بينوشيه بهؤلاء الاقتصاديين إلى الحكومة عام 1975 بعد تهميشه لمنافسه في السلطة الجنرال **غوستافو لي** Gustavo Leigh الذي كان من أنصار الاقتصادي المعروف **جون مينارد كينز** John Maynard Keynes.[15]

وعند انطلاق هذه العملية وخلال نصف السنة الاولى من وقوع الانقلاب جرت عمليات خصخصة واسعة في تشيلي شملت الجزء الأهم من الشركات الحكومية، والبنوك، وتم ازالة التعريفات الجمركية على الواردات وكذلك رفع الرقابة على الاسعار وتركها لآليات السوق الطليقة فهي الكفيلة بتضبيطها واعادة التوازن. وكان يفترض بهذه الاجراءات ووفقا لآليات السوق ان تتكفل بتصفية التضخم ووتائره العالية. غير انه وبعد عام حقق التضخم وتيرة بلغت **375%**، وكان عندها أعلى مستوى على الصعيد العالمي. وبالمقابل حدثت عمليات افلاس واسعة للشركات المحلية التي لم تستطع الصمود أمام المنافسة الاجنبية. كما سجل انخفاض لمعدلات نمو الاقتصاد بلغت **15%**، وارتفعت البطالة من **3%** الى **20%**. وقد فسر "فتيان شيكاغو" هذه النتائج غير المسرة قائلين أن المسؤول عن ذلك كله هي فترة الخمسين عاما من التأميمات الحكومية ! هكذا وبدون ان ترف اجفان "فتيان شيكاغو" ويقرون بحقيقة محدودية الخيار الذي راهنوا عليه نراهم لجئوا الى تحميل الآخرين مسؤولية الازمة. ومع ذلك ورغم هذه النتائج المخيّبة واصل "فتيان شيكاغو" اصرارهم على تقليص الموازنة وتسريع "الاصلاحات"، وخصوصا مواصلة الخصخصة "حتى النصر"!!

ولم يكتف الجنرال بينوشيه بما قام به "فتيان شيكاغو" من "اصلاحات اقتصادية" بل وجه الدعوة الى الاب الروحي لـ "فتيان شيكاغو"، أي **ميلتون فريدمان**، من اجل انقاذ الاقتصاد التشيلي. وعند قدومه دعا فريدمان الى مواصلة عملية "العلاج بالصدمة" عبر تقليص آخر للإنفاق الحكومي وبنسبة **25%** وخلال ستة شهور، وتطبيق تحرير التجارة بشكل كامل وتصفية أية عوائق تقف امام ذلك. وبحسب **فريدمان**، ستؤدي هذه الخطوات الى تحقيق "المعجزة الاقتصادية" خلال عدة شهور فقط، ومواجهة التضخم وكذلك البطالة.

وافق بينوشيت على هذه "الاقتراحات/المطالب" من دون أي تردد. هكذا حلّت المدارس الخاصة محل المدارس الحكومية، وبدل العلاج الصحي المجاني تم اعتماد الخدمات الصحية المدفوعة الاجر. كما تم خصخصة رياض الاطفال والنظام التقاعدي ولم تسلم حتى المقابر من هذه الاجراءات !.

قام برنامج "العلاج بالصدمة" على **التقليص** الكبير لعرض النقد والنفقات الحكومية، **وخصخصة** الخدمات الحكومية، **وفك ضبط** السوق، **وتحرير** (لبرلة) التجارة الخارجية. هذا مع العلم ان هذا البرنامج تم بالاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين واصبح شرطا لمنح القروض الى تشيلي.

كانت النقاط الرئيسية في البرنامج الذي طرحه "فتيان مدرسة شيكاغو" (وحظي بدعم ومباركة صندوق النقد الدولي) قد تمثلت في الخصخصة الشاملة/الواسعة. فخلال الفترة **1974 – 1978** تمت اساسا اعادة خصخصة تلك المؤسسات التي كانت قد أممتها حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الرئيس أليندي، وفي عام **1985** تمت خصخصة قطاع الاتصالات والطاقة والشركات ذات الاستخدام العام. كما تم انفتاح الاقتصاد التشيلي على العالم الخارجي (تخفيض راديكالي للتعريفات الجمركية، من **60%** الى **10%** كمتوسط)، واصلاح النظام الضريبي، والتحرير المالي، ووضع قواعد جديدة لسوق العمل، اصلاح نظام

---

[15] قارن: ديفيد هارفي، **"الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."**، مصدر سابق، ص 15 – 16.

الخدمات الاجتماعية، ولا مركزية في اتخاذ القرارات في الاقتصاد [16]. كل هذا ساهم في **تقليص** حجم القطاع العام وتأثير الدولة (التي عادة ما ينظر اليها – وفق المقاربة النيوليبرالية – بأنها ليست سوى مجرد خفير !!)، وتوجيه الفائض الى القطاع الخاص وتطوير السوق الرأسمالية الخاصة، توسيع ضغط المنافسة وتحويل علاقات العمل [17].

في عام **1975** تم تخفيض النفقات الحكومية بـ **27%** [18]. بين عامي **1974** و1978 انخفضت النفقات الحكومية من **25.8%** من الناتج المحلي الاجمالي الى **19.7%.** وارتباطا بالتصفية الفعلية لوزارات: الصحة، التربية، والبناء فإنه وخلال الفترة ما بين **1974** و1978 انخفضت العمالة في القطاع العام (الحكومي) من **360.2** الف شخص الى **299.3** الف شخص [19]. وخلال نفس الفترة انخفض عدد المؤسسات الحكومية من **507** الى **70** [20].

وإضافة لذلك تم **التخلي** عن النظام التقاعدي المدار من قبل الدولة والذي كان قائما على التضامن بين القطاعات، وحل محله نظام الصناديق التقاعدية المدارة من طرف الشركات الخاصة، حيث المبالغ المتراكمة عن الاستقطاعات التقاعدية يتم توظيفها في الاسواق الرأسمالية العالمية بكل ما تحمله من مخاطر. وبموجب الصيغة الجديدة اصبح لكل مشارك في هذا النظام حساب خاص.

لقد جرت عملية الخصخصة في شيلي بشكل عاصف. فقد بدأت لتشمل المناجم، والبنوك، الثروة الزراعية والشركات الحكومية والخدمات الصحية وقطاع التربية.

وشيئا فشيئا بدأت وتائر البطالة تنخفض من عام لآخر (حوالي **40%**)، كما انخفضت وتائر التضخم. وفي ظروف سوق حرة كهذه كانت أكبر الشركات العالمية تنتظر مثل هذه الخطوة والتي بدأت بالاستثمار في شيلي وبكميات كبيرة.

وهكذا فان مجموعة الاقتصاديين التشيليين "فتيان مدرسة شيكاغو" التي أنهت دراستها في الولايات المتحدة، استفادوا من فرصة لا تعوض لكي يطبقوا عمليا افكارهم "الاصولية" وبدعم من الدكتاتور بينوشيه ونظامه والذي صعد الى السلطة عبر انقلاب دموي. هكذا تم ازاحة القوى المعارضة للأيديولوجيا الديماغوجية للنيو ليبرالية.

وفي عام **1980** انخفضت نفقات الموازنة بـ **25%** خلال ستة اشهر وطبقت سياسة التجارة الحرة والذي وجب ان تحدث "المعجزة الاقتصادية" خلال ستة اشهر ومكافحة التضخم والبطالة.

خلاصة القول ان الانتعاش الفوري للاقتصاد التشيلي المتمثل بمعدلات النمو وتراكم رأس المال ومعدلات عائد الاستثمارات الأجنبية العالية لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انهار كل شيء بفعل أزمة ديون أمريكا اللاتينية عام 1982.

وبعد عشر سنوات من الحكم العسكري لتشيلي زادت الأزمة الاقتصادية وطأة ووصلت معدلات البطالة الى **30%** وهو ما أدى الى نشوء بعض الحركات الاحتجاجية. وفي 11 آيار/مايو **1983** تمت الدعوة لإضراب عمالي بقيادة رئيس اتحاد نقابات العمال وقتها **"رودولف سيجال"** إلا ان التأهب العسكري ومحاصرة المناجم قد غيرا من مصير الدعوة لتتحول الى عصيان مدني لجميع طبقات وفئات وشرائح الشعب ولم تقتصر على العمال فقط، وهو ما قد كان يوم بدء العصيان المدني المستمر.

---

[16] Op, cit, p. 73.
[17] Op, cit.
[18] Op, cit, p. 75.
[19] Op, cit, p. 122.
[20] Op, cit, p. 77.

قام التشيليون بتنفيذ هذا الاحتجاج مرة كل شهر وتنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية وقد تزايدت الاعداد في الشارع بشكل ملحوظ طوال عشرة أشهر حتى ظن المواطنون أنهم بذلك سيتمكنون من الإطاحة بالجنرال "بينوشيه". وقد قابلت السلطة هذه المظاهرات السلمية بأسلوب قمعي دموي.

في عام **1988** كان موعد الاستفتاء لتجديد فترة رئاسة "بينوشيه" وقد استغلت المعارضة هذه الفرصة للحشد للتصويت بـ (لا) والضغط على النظام لمحاولة الحصول على ضمانات كافيه للتأكد من صحة الاستفتاء. وأصدرت الحكومة قانونا جديدا للانتخابات يسمح لأي حزب يجمع **35** ألف توقيع أن يكون له مراقبين أثناء عملية الاقتراع ويمنح **15** دقيقة كل ليلة على التليفزيون طوال **4** أسابيع قبل التصويت. وبدأت على إثره احزاب المعارضة التشيلية في جمع التوقيعات اللازمة بعد أن وعدوا المواطنين بأنهم سيقولون (لا) لـ "بينوشيه". وقد نجحت المعارضة في الاستفتاء الذي جاء بنتيجة 55% (لا) لـ "بينوشيه"، وتم تسريب الخبر من خلال اذاعة راديو محلية خاصة ثم أكده تصريح مقتضب من وزير الداخلية مساء اليوم ذاته. وبذلك توجب على "بينوشيه" الرحيل وتسليم السلطة ليعلن الشعب التشيلي نجاحه في اسقاط الطاغية بطريقة ديمقراطية سلمية.

بعد هزيمة "بينوشيه" والتي فاجأت الجميع، بدأت قوى المعارضة بالعمل على تعديل الدستور عبر التفاوض مع الحكومة وقد توصلوا الى الاتفاق على تعديل **54** مادة في الدستور، اتاحت هذه المواد تنظيم الانتخابات على أسس حرة ونزيهة ووفرت حرية أكبر لإنشاء الاحزاب ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية بشكل عام. إلا ان هذه التعديلات حافظت في الوقت ذاته على امتيازات المؤسسة العسكرية بما فيها تحصين "بينوشيه" مدى الحياة من خلال عضويته الدائمة في مجلس الشيوخ، وتم طرح هذه المواد في استفتاء عام على الشعب وحصد أغلبية كبيرة تمثلت بـ **85%** من أصوات الناخبين.
وفي عام 1989 خاض المعركة الرئاسية (**باتريسيو الوين**) رئيس الحزب الديموقراطي المسيحي (تأسس عام **1957**) والتي فاز فيها أمام منافسه (**هيرنان بوتشيه**) الذي كان أحد وزراء حكومة "بينوشيه".
واذا كان "بينوشيه" قد رحل غير مأسوف عليه قبل ان يصدر ضده حكم، فإن الديمقراطية التي شهدتها تشيلي من بعده كانت المكسب الأكبر للشعب التشيلي.

المطلب الثاني: "**المعجزة الاقتصادية**" **الشيلية بين رهانات الواقع وأوهام الايديولوجيا النيوليبرالية**

"**المعجزة الاقتصادية التشيلية**" مصطلح صاغه الأب الروحي للعقيدة النيوليبرالية **ميلتون فريدمان** ليصف فيه الاصلاحات الاقتصادية على وفق هذه العقيدة التي طبقت في شيلي اثناء فترة حكم الدكتاتور بينوشيت. في هذه الفترة صرح **فريدمان** أن التجربة التشيلية "يمكن مقارنتها بالمعجزة الاقتصادية في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية" !

واصبح مصطلح "**المعجزة الشيلية**" شائع الاستخدام استنادا الى "الفوائد" الاقتصادية الناجمة عن لبرلة الاقتصاد التشيلي. يقول نقاد هذه "المعجزة" انه من الصعب من الناحية المنهجية اعتبارها "معجزة" لأنها حدثت بعد ركود كبير خلال الفترة **1973 – 1983**. اما المؤيدون/الانصار فيشيرون الى أن الدورة الاقتصادية وركودها لم يكن يخص شيلي لوحدها بل كان عبارة عن ظاهرة أوسع أو اشمل، ولكن شيلي كانت أول بلد في القارة تغلب على هذا الركود.

بعض المحللين **يقسمون** التجارب الاقتصادية النيوليبرالية في تشيلي الى **مرحلتين** [21]:

- **<u>المرحلة الاولى (1973 – 1982)</u>** والتي انتهت بالركود الذي حدث في **1982**. حتى نهاية هذه الفترة كانت سياسة سعر الصرف الثابت شائعة في شيلي. وهذه سمحت للشيليين الحصول على قروض بالدولار، وبهذه الطريقة كان يمكن شراء السلع الاجنبية بأسعار متدنية نسبيا مقارنة بالعملة التشيلية (البيسو). ولكن اصبح واضحا ان سعر الصرف الثابت لن يستمر الى ما لانهاية، لذا جرى تحريره في منتصف 1982. التعويم تم تطبيقه في لحظة مهمة، وهي ان اكبر شريك تجاري لتشيلي (وهو الولايات المتحدة) كان اقتصاده يمر في مرحلة ركود عميق.

خلال الفترة **1982 – 1983** عانت شيلي من ركود اقتصادي قوي، وهو الثاني خلال **8** سنوات (في عام **1975** انخفض الناتج المحلي الاجمالي بحوالي **13%**، ووصلت البطالة الى 20%).

وفي مواجهة الانتقادات المثارة حول خطته المطبقة في شيلي، دافع **فريدمان** عن رؤيته مؤكدا ان محاضراته وسياسته المقترحة هي ذاتها التي طبقت في كل من يوغسلافيا والصين. وفي إحدى المرات طُرح على **فريدمان** السؤال التالي: على الرغم من كل ما قيل عن "نجاحات" هذه التجربة، ألم تكن التكاليف الاجتماعية للإصلاحات المطبقة في شيلي كبيرة؟ فرد فريدمان وبكل صلافة قائلا: **انه سؤال غبي!** في **10** سنوات بعد القيام بـ "الاصلاحات" وصلت البطالة الى **30%**، كما عاد التضخم الجامح الذي سببته المؤسسات المالية التي اشترت المؤسسات الحكومية (الثروة الوطنية) بالنقود المقترضة. قبل افلاس البلاد حدث نمو لحظي للصادرات من الفحم الذي شكل **85%** من عوائد الميزانية، علما ان المناجم حتى تلك اللحظة لم تلحق الطغمة العسكرية بخصخصتها.

في عام **1982** وقعت أزمة اقتصادية كبيرة تجلت مظاهرها في ما يلي:

- انخفض الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام بحوالي **14%** مقارنة بعام **1981**.
- تنامت مديونية البلاد. ففي هذه الفترة وصل حجم المديونية الى **(14)** مليار دولار، كما ظهر تضخم جامح بلغ معدله **23%** في عام **1983**.

والمفارقة المثيرة للانتباه انه تم انقاذ الاقتصاد الشيلي وتجنيبه ازمة عميقة ليس بفضل الوصفة النيوليبرالية بل بفضل مؤسسة مناجم الفحم التي كانت قد أممتها حكومة الوحدة الشعبية برئاسة سلفادور الليندي، والتي شكلت ايراداتها حولي **85%** من الصادرات في حينه. ويعني ذلك وعلى عكس المقاربة النيوليبرالية انه في لحظة الأزمة الاقتصادية ومظهرها الأزمة المالية اصبحت الحكومة المصدر الرئيسي للتدفقات المالية لمواجهة العجز في الموازنة.

- بلغت البطالة **30%** (كانت **10** مرات اكثر مما كانت علية خلال فترة حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الرئيس الليندي). فمثلا في عام **1978** ورغم ان معدل النمو السنوي بلغ **8%** فان البطالة حافظت على مستواها عند **14%.** ويكمن السبب في ذلك ان البطالة لم تكن ظاهرة عادية في الاقتصاد الشيلي بل ظاهرة بنيوية [22].

---

[21] لمزيد من التفاصيل قارن: http://zblogowani.pl/wpis/344257/chilijski-cud
Ząbkowicz A., "*Instytucje i wzrost gospodarki w Chile. Neoliberalizm i sztuka kompromisu"*, Warszawa 2001؛ Simon Collier & William F. Sater, "*A History of Chile: 1808-1994*", Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

[22] Op, cit, p. 7.

لقد أظهرت ازمة **1982** ان التجربة هذه غير مستقرة وتهدد بأخطار كبيرة، هنا قام بينوشيه بتأميم الجزء الاكبر من الشركات المدينة، وقرر أيضا إقالة اقتصاديي "مدرسة شيكاغو". واتهم بالفساد العديد من خريجي هذه المدرسة الذين عملوا كمستشارين لدى الحكومة الشيلية. هذا مع العلم ان بينوشيه وخلال فترة حكمة قام بتغيير السياسة الاقتصادية عدّة مرات.

- **المرحلة الثانية** التي شهدت "المعجزة الثانية" (1985 – 1989) وحصلت بعد تعويم العملة الشيلية وما تلا ذلك من ازدهار نجم عن تنامي الصادرات ونهاية الركود. بدأ من **1985** عادت أولويات السياسة الاقتصادية الى معيار "الكفاءة المالية" في النمو. لكن ورغم النمو الذي شهدته الصادرات وأيضا انخفاض معدلات البطالة فإن محاولات مكافحة الفقر لم تحقق النجاح المطلوب. مثلا في عام **1987** بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر حوالي **45%** من مجموع السكان.
  بعد عام **1983** لم تتخلَّ دكتاتورية بينوشيت عن اصلاحات السوق الحرة. ورغم الركود الاقتصادي الذي تعرضت له البلاد والذي ترك آثاراً اقتصادية كبيرة، فإنه وخلال السنوات **1983 – 1984** بقيت الحكومة متمسكة بخيارتها وأولوياتها، وفي مقدمتها مدخل السوق الحرة، رافضة فكرة العودة الى فرض التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية، كما واصلت نهجها القاضي بترك الشركات التشيلية القيادية التي تعاني من آثار الازمة الكبرى تواجه مصيرها المحتوم بدلا من اعانتها بمختلف الوسائل لكي تستعيد عافيتها.

إن انصار بينوشيت من "فتيان شيكاغو" وامثالهم عادة ما يؤكدون ان المجرى اللاحق للأحداث في شيلي برهن على صحة مدخل السوق الحرة، فقد اصبح الاقتصاد الشيلي – بحسب هؤلاء – اكثر فعالية واكثر تطوراً مقارنة ببقية اقتصادات امريكا اللاتينية. فخلال الفترة **1985 – 1996** نما دخل الفرد الواحد بمعدل **7%** كمتوسط. ومن جهة ثانية فإنه وخلال الاصلاحات المطبقة خلال الفترة **1973 – 1986** لم يكن هناك نمو. حتى عام **1986** انخفضت الاجور الحقيقية بـ **10%** مقارنة بفترة حكومة الرئيس اليندي. خلال ذات الفترة انخفضت اجور الطبقة الوسطى بشكل كبير – بحوالي **30%.** وتشير المعطيات الاحصائية الى حدوث تمايزات عميقة داخلها.

ان حكومة بينوشيت، التي كان يقودها الاقتصاديون الشباب من انصار السوق الحرة من "فتيان مدرسة شيكاغو" قامت بخصخصة جميع قطاعات الاقتصاد، بدأ من المناجم، مرورا بالمصانع الحكومية وانتهاء بالنظام التقاعدي. كما خلقوا كل الظروف لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية عبر رفع العوائق الحمائية امام التجارة الخارجية، مجبرين رجال الاعمال التشيليين للتكيف لشروط المنافسة مع المنتجات المستوردة، عبر رفع انتاجية العمل.

العودة الى الجذور

التاريخ الفعلي لـ "الاصلاحات" - برنامج "الصخرة" حاضرا في خدمة العسكر!

لم تكن "الاصلاحات" التي طبقت في تشيلي بعد الانقلاب العسكري في 1973 بنت لحظتها. فبعد نجاح هذا وبعد مشاورات سرية تم اقرار الخطة الاقتصادية المسماة "ال لادليلو" أي "الصخرة". والسبب في هذه التسمية "الصخرة" هو ان البرنامج كان ضخما وثقيلا كـ "الصخرة".

ومن المعلوم انه وللدقة التاريخية فإن هذا البرنامج لم تتم صياغته بعد وقوع الانقلاب العسكري بل ان تاريخه يعود لفترة أبكر، أي الى فترة حكومة الوحدة الشعبية، حيث صاغته – أي البرنامج - مجموعة من الاقتصاديين المعارضين للنهج الاقتصادي للرئيس الشيلي سلفادور أليندي وبمساعدة الخبراء من "فتيان شيكاغو". وقد اصبح البرنامج جاهزا في آيار **1973** (أي قبل وقوع انقلاب بينوشيت بأربعة شهور)، كما

أعلن عن هذه الوثيقة في **9/12 1973**، أي بعد يوم واحد من الانقلاب فقط، وشكل هذا البرنامج "الهيكل العظمي" للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي طبقت لاحقا خلال فترة حكم الطغمة العسكرية.

بموجب هذا البرنامج رفضت هذه المجموعة من الخبراء نموذج الاقتصاد التشيلي الذي اقرته حكومة الوحدة الشعبية بقيادة الرئيس سلفادور الليندي، معتبرين ان هذا النموذج Model غير قادر على مواجهة **اثار** السياسة الاقتصادية المنتهجة لحكومة الوحدة الشعبية. وارتباطا بذلك صاغ "فتيان شيكاغو" برنامجا للإصلاحات الاقتصادية الضرورية – حسب رأيهم- والذي كان جاهزا للتطبيق الفعلي بعد اسقاط حكومة أليندي من اجل "تحقيق استقرار الاقتصاد الشيلي" حسب زعمهم. وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي طبقت الطغمة العسكرية وخبرائها الاقتصاديين من مدرسة شيكاغو برنامجاً غير شائع في اجراءاته، قائم على العقيدة النيوليبرالية ويهدف الى "كبح جماح التضخم المفرط وحفز الاقتصاد وتحقيق التوازن في الميزانية".

وعلى طريق تحقيق هذه الاهداف، وغيرها ايضا، تم تحرير التجارة مع الخارج – حيث فرضت تعريفة جمركية واحدة على كل البضائع المستوردة وقدرها 10%. كما تم تحرير معظم اسعار السلع، علما ان التخلي التام عن الرقابة على الاسعار حدث في حزيران 1975، وتم رفع الدعم والاستثناءات الضريبية، وكان هذا الاجراء يعني التخلي عن سياسة دعم الواردات.

تم ربط ذلك كله مع الخصخصة الواسعة وتقليص النفقات على الاهداف الاجتماعية مما ادى الى تقليص العجز الضخم في الميزانية والبالغ اكثر من **20**%. كما تم الغاء شرعية النقابات العمالية القديمة، وتكوين نقابات جديدة، اضافة الى الحد من امكانية عقد اتفاقات جماعية على مستوى الشركات، ومنع عقد اية اجتماعات للنقابات العمالية لاختيار قياداتها، ومنع الاضرابات وأي اشكال أخرى للاحتجاج.

في عام **1974** وارتباطا بـ "الصدمة السعرية" لأسعار الخامات وفي مقدمتها اسعار النفط الخام (التي ارتفعت بحوالي اربع مرات)، شهدت شيلي انخفاض أسعار **50%** من السلع المصدرة – الفحم. في مثل هذه الظروف ومن اجل تعبئة الاحتياطات حدثت عملية تعويم للعملة الوطنية التشيلية – البيسو. في عام **1976** لوحظ تحسن في الوضع الاقتصادي، حيث زاد الدخل القومي بـ **3.5%**.

وفي العادة يجري التأكيد من طرف انصار "المعجزة الاقتصادية" في تشيلي خلال فترة حكومات بينوشيت (خلال الفترة **1973 – 1989**) على انه وبفضل العمل الجدي تم تحقيق الرفاه. والسؤال هو: **ما هي الحجة التي كان يقدمها النظام وانصاره ومنظريه للبرهنة على فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة المذكورة، والتأكيد على حدوث نمو كبير خلال السبعينات وحتى نهاية الثمانينات؟**

فرغم ان تشيلي خلال هذه الفترة كانت محملة بأعباء واحد من اكثر المديونية الخارجية في العالم، ولكن مع ذلك كان الصندوق والبنك الدوليين لا يترددان بامتداح تشيلي في مناسبة او بدونها و "يباهون" بها الأمم نتيجة سياستها الاقتصادية "الرصينة" و "الفعالة" التي قادت الى كبح جماح التضخم المفرط.

ففي عام **1977** تشكلت مستويات التضخم عند حدود **84%**. وبحلول **1978** انخفض التضخم الى 38%، وفي عام **1981** انخفض الى **9%**.
بعد تطبيق السياسات النيوليبرالية في أواخر سبعينيات القرن العشرين ارتفعت كثيراً حصة ما نسبته واحد بالمائة من مكتسبي الدخل من الدخل القومي من **2%** عام **1978** إلى ما يزيد عن **6%** عند حلول عام **1999**، بينما ازدادت نسبة متوسط تعويضات العمال إلى معاشات مدراء الشركات التنفيذيين من **30:1** أو أكثر قليلاً في عام **1970** إلى ما يقرب من **500:1** مع حلول عام **2000** [23].

---

[23] قارن: ديفيد هارفي، "**الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**..."، مصدر سابق، ص 27.

ولكن **المشكلة** الأكثر أهمية التي واجهتها الطغمة العسكرية لم يكن التضخم لوحدة بل البطالة. فتقليص حجم الادارة الحكومية، وتحرير التجارة مع الخارج وكذلك السياسة المضادة للتضخم كان من نتائجها جميعاً ان ارتفعت مستويات البطالة، حتى بلغت خلال الفترة **1978 – 1980** اكثر من **17%.**

ان ما يسمى بـ "المعجزة التشيلية" استندت بالأساس الى عودة العاملين الى مناصب عملهم القديمة وليس اقامة مناصب عمل جديدة (تطوير الانتاجية). واذا نظرنا الى مؤشرات النمو على المدى الطويل امكننا القول ان تشيلي حققت المرتبة ما قبل الاخيرة في قارة امريكا اللاتينية من ناحية النمو الاقتصادي خلال الفترة **1975 – 1980**، قبل الارجنتين البلد الاسوأ من حيث النمو الاقتصادي في القارة.

أدت عولمة السوق التشيلية الى ان البلاد اصبحت بلا مقاومة تماما تجاه الازمات العالمية. فكما معروف صدمت ازمة **1982** تشيلي بقوة مقارنة بأي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية. نتيجة للازمة لم تستنفذ المصادر/الوسائل الرأسمالية الدولية ولكن البلاد اجبرت على تسديد فوائد الديون الاجنبية الضخمة التي كانت قد اقترضتها سابقا.

في عام **1983** كان الاقتصاد التشيلي في حالة حطام، فقد حققت البطالة معدلات عالية بلغت **34.6%**، كما انخفض الانتاج الصناعي بحدود **28%**... لم يتردد النيوليبراليون لحظة في مواجهة هذه الاوضاع لاستخدام نقود دافعي الضرائب لإنقاذ مصالح الشركات الخاصة. غير انهم لم يفكروا أبدا بتقاسم الارباح التي حصلت عليها هذه الشركات مع دافعي الضرائب.

منهج "العلاج بالصدمة" –

شيلي: "فأر التجارب" في امريكا اللاتينية

خلال الكونفرنس الذي نظم في مارس 1975 اقترح ايديولوجيو النظام الدكتاتوري منهج العلاج بالصدمة، والتي كان هدفها "حل المشكلات الاقتصادية في تشيلي". وتم دعوة اعمدة الفكر الاقتصادي النيوليبرالي وعلى راسهم توماس فريدمان للمشاركة في اعمال هذا الكونفرنس.

قام برنامج "العلاج بالصدمة" على التخفيض الكبير لعرض النقد وللنفقات الحكومية، وعلى خصخصة الخدمات الحكومية، إعادة ضبط السوق وتحرير التجارة الخارجية. ومن الضروري الاشارة الى ان هذا البرنامج صمم طبقا لاشتراطات الصندوق والبنك الدوليين، اللذين اعتبرا وضع هذا البرنامج موضع التطبيق الفعلي شرطا لتقديم القروض الى تشيلي. وقد ادى وضع هذا البرنامج موضع التطبيق العملي الى حدوث التالي:

- تنامت المديونية بشكل كبير؛

- تدمير البيئة؛

- تفاقمت التفاوتات الاجتماعية وتعاظم الاستغلال.

ومن المفيد الاشارة الى ان مثل هذه النتائج وجدت ايضا في العديد من البلدان التي طبقت هذه الوصفة (بيرو والبرازيل على سبيل المثال) غير انها لم تكن لها مثل تلك الآثار الكارثية التي شهدتها تشيلي.

نعم، ان منهج "العلاج بالصدمة" الذي طبق في تشيلي ساهم في تخفيض التضخم، هذه حقيقة، ولكن الامور تقاس في خواتيمها أي ان هذا التخفيض تم على حساب البطالة التي ارتفعت من **9.1%** في الفترة التي سبقت تطبيق البرنامج الى 18.75% خلال الفترة **1974 – 1975**. وعلى سبيل المقارنة فإن وتيرة البطالة هذه تماثل ما حصل في الولايات المتحدة خلال ازمة "الركود العظيم" الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين [24]. ان تسجيل انخفاض الانتاج بحوالي **13%** يعد تعبيرا عن أهم وأخطر ازمة مرّ بها الاقتصاد التشيلي خلال اربعين عاما. ولكي يتجنب الآثار والتداعيات السياسية للعلاج بالصدمة، لجأ نظام بينوشيت الى حملة ارهابية وقتل الخصوص السياسيين.

في منتصف **1976** بدا الاقتصاد يتعافى تدريجيا. وما يسمى بـ "المعجزة الاقتصادية" التي غالبا ما تغنى بها اليمينيون وعشاق الدكتاتور القاتل، استمرت من **1978** وحتى **1981**. خلال هذه الفترة بلغ معدل النمو الاقتصادي **6.6%** سنويا، كما تم رفع كافة القيود والمحددات من امام الاستثمارات الاجنبية. اما بالنسبة للمؤسسات القطاع العام التي أنشأت خلال فترة حكم الرئيس سلفادور أليندي والبالغ عددها **480** مؤسسة فقد تمت اما خصخصتها او تصفيتها تحت ذريعة عدم كفاءتها اقتصادياً.

في عام **1982** انهار الاقتصاد التشيلي المحمل بالمديونية، وبدأ التضخم الجامح بالبروز، هنا تنامت البطالة بحدود **30%.** اضطرت هذه الاوضاع الدكتاتور بينوشيت وحكومته الى اللجو الى انقاذ العديد من الشركات الخاصة المدينة، كما تمت ازاحة العديد من "فتيان شيكاغو" عن مناصبهم. لقد تم انقاذ الاقتصاد من الانهيار ليس نتيجة لـ "عبقرية" فتيان شيكاغو بل لأنه لم يتم اقرار خصخصة الاحتكار الحكومي للمناجم (الذي كان قد امم في عهد حكومة الوحدة الشعبية بقيادة أليندي)، هذا الاحتكار الذي يعد اكبر منشأة في العالم والذي يقدم 85% من التدفقات المالية الناجمة عن التصدير، كما جرت الاشارة الى ذلك في مكان آخر من هذه الدراسة.

المشكلة في الواقع تكمن في حقيقة ان بعض التحليلات الاقتصادية الخاصة بهذه الفترة عادة ما تغفل، عامدة ومن منطلقات ايديولوجية صرفة، حقيقة مهمة وهي ان النمو الاقتصادي وبعد فترة انهيار عميق للاقتصاد عادة ما يكون سريعا. على سبيل المثال كان النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وعند الخروج من الازمة الاقتصادية الكبرى _1929 – 1933) قد بلغ **14%** في عام **1936**، ولكن حصل ذلك لأن الاقتصاد الامريكي كان قد خرج من ازمة عميقة (في عام **1931** كان النمو فيها سالبا بحوالي - **13%**).

ولكي يتم فهم هذه الاشكالية، يكفي الاستعانة بعدة مفاهيم اقتصادية اساسية ومن بينها مفهومي: النمو المحتمل والنمو الفعلي. فمؤشر **النمو المحتمل** يعكس **الامكانيات** الانتاجية المتاحة لبلد ما: العمال، المصانع، التكنولوجيا المطبقة.. الخ. اما **النمو الفعلي** فيعكس كمية الطاقات الانتاجية المستغلة فعليا في العملية الانتاجية.

خلال فترة الركود ينخفض الانتاج الفعلي نتيجة تسريع اعداد كبيرة من العاملين، ولكن مع ذلك تظل انتاجية العمل الاحتمالية موجودة. وخلال فترة الخروج من الازمة يعود آلاف أو ملايين العاملين الى المصانع مما يؤدي الى نمو اقتصادي ظاهري. ولكن نحن في الواقع هنا امام استعادة الانتاجية السابقة المتاحة. ولكي يحصل نمو اقتصادي حقيقي يجب ان تنمو الانتاجية المحتملة وهذا يكون اكثر صعوبة للتحقيق.

---

[24] للمزيد من التفاصيل حول "أزمة الركود العظيم" قارن: د.صالح ياسر حسن، **"الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي ...."**، مصدر سبق ذكره.

بعد قبول شروط صندوق النقد الدولي، بدأ اقتصاد تشيلي بالنهوض مجددا. فخلال السنوات **1986 – 1989** لوحظ تطور ملحوظ في معدلات النمو بلغت **7.7%.**

ولكن البرنامج المقترح لإخراج تشيلي من وضعها الأزموي كان مؤلما: فقد اجبرت للإقرار بضمان إعادة كامل الديّن البالغ **(7.7)** مليار دولار امريكي. كما بلغت كلفة حزمة الدعم هذه حوالي **3%** من الناتج المحلي الاجمالي خلال **3** سنوات. هذه الحزمة/التكلفة تم تغطيتها طبعا من قبل دافعي الضرائب. وكما هو الأمر في نظام "السوق الحرة" فإن تكلفة الاستثمارات الخاصة تكون مغطاة من قبل دافعي الضرائب " **تشريك الخسائر**"، أما ارباح الشركات الحكومية فتجد طريقها الى ايدي الشركات الخاصة "**خصخصة الارباح**" !!.

غير ان ما يجب التأكيد عليه مجددا هنا هو ان هذا النمو، كما في السابق، لم يكن مرتبطا بالإنتاجية المحتملة بل فقط عبر استعادة الطاقات الانتاجية السابقة التي تعطلت نتيجة الازمة. في عام **1989** كان الناتج القومي الصافي للفرد الواحد اقل بـ **6%** مقارنة بعام **1981**.

فلو كان المجتمع التشيلي قد استفاد حقا من "المعجزة الاقتصادية" لما ثار وأطاح بالدكتاتورية. لم يستطع بينوشيت الامساك بالبسطة رغم كل حملات الكذب والارهاب والقمع وتزوير الحقائق التي استخدمها تجاه خصومة. فقد كانت حملاته تهدف الى اقناع الناس بان حكومة سلفادور أليندي كانت تريد ان تجعل من شيلي بمثابة "كوبا ثانية".

علام إذن قام "**النمو الاقتصادي المبهر**" في حقبة بينوشيت؟

للإجابة على السؤال اعلاه، يمكن القول انه قام على قدرة ايديولوجيا النظام الدكتاتوري لإقناع الكثيرين من الاشخاص في مختلف بقاع العالم بأن تشيلي هي بلد النجاح ومعدلات النمو العالية، مقابل اخفاء حقيقة ان **توزيع الدخل** في هذا البلد يعد واحدا من أسوء البلدان في امريكا اللاتينية خلال فترة حكم الطغمة العسكرية، وأن هذا التفاوت كان يتعمق ويتعزز يوميا. بالمقابل فإن الاحتكارات المتعدية الجنسية كانت تعمل بكل حرية وتقوم باستغلال مناجم الفحم والموارد الطبيعية الاخرى في هذا البلد [25]. ومن المفيد الاشارة هنا الى انه ورغم رحيل الدكتاتورية فإن امتيازات هذه الشركات لم يحصل عليها أي تغيير سلبي بل على العكس من ذلك فإنه وفي العام **1992**، صدر قانون يتعلّق بالسياسات الضريبية، خصّ الشركات المنجمية بالمزيد من الامتيازات لجذب الاستثمارات الأجنبية، لدرجة أنه "بين العامين **1993 و2003**، لم تدفع الشركات دولاراً واحداً من الضرائب على أرباحها". وبعد العام **2003**، دفعت بعض الضرائب نتيجة ارتفاع أسعار النحاس في السوق العالمية، لكن في حين لا تؤمّن شركة **Codelco** الحكومية سوى **27%** من الإنتاج، فهي كانت تدفع ضرائب تبلغ قيمتها **(6.8)** مليار دولار، أي أكثر بكثير من الـ **(5.5)** مليار التي تدفعها الشركات المنجمية الأجنبية، والتي تحتكر من جانبها **73%** من الإنتاج". وإضافة إلى ذلك، فان القوانين المتعلقة بالبيئة متساهلة جداً، علما أن المخلفات والنفايات المنجمية تخلق مشاكل تلوث كبيرة وتمثل تهديدا خطيرا لصحة السكان [26].

كثيرا ما يجري الحديث عن أن تشيلي هي بلد ذي نمو اقتصادي مستقر وعالي، وهذه حقيقة. لكن المشكلة لا تكمن هنا بل في مكان آخر. فلا النمو ولا المؤشرات الماكرو اقتصادية الأخرى، والتي هي ايجابية طبقا للمعايير الدولية: تضخم واطئ (منخفض)، مستويات عالية للصادرات، سياسة ضرائبية متوازنة، سيطرة على المديونية .. الخ، قادرة اعطاء تقييم حقيقي لما جرى في هذا البلد. من المعروف انه

[25] Thomasem irsch, *Chilijski "cud" gospodarczy to neoliberalna machina marketingowa*. http://www.lewica.pl/?id=12574

[26] http://www.almounadila.info/2015/01

ومنذ زمن قديم فإن النمو الاقتصادي لا يعني أي شيء اذا لم ينظر إليه في اطار توزيع ثماره. أي أنه وبدلا من اعتبار معدلات النمو العالي معيارا للنجاح (على أهمية ذلك)، لا بد ان يسبق ذلك طرح السؤال الاستراتيجي وهو: **ما هي القوى المستفيدة من ثمار هذا النمو؟** وبكلمات اخرى، يمكن ان يحصل نمو اقتصادي لفترة طويلة ولكن هذا النمو قد لا يجلب معه بالضرورة تحسن ظروف الحياة في المجتمع عموما بل يمكن ان يكون مرتبطا باستقطاب للدخل والثروة حيث يزداد الاغنياء غنى والفقراء فقرا. لهذا فإنه توجد في اوساط عديدة قناعة تقول انه يتوجب تبديل موديل النمو والتنمية، ليصبح قادرا على تامين الحقوق الاساسية للسكان.

المطلب الثالث: الحصاد المرّ: التمايزات والاستقطابات الاجتماعية التي تركتها تجربة العلاج بالصدمة

من دون ادنى شك فإن وخلال فترة حكم الطغمة العسكرية في تشيلي **تنامت التفاوتات الاجتماعية والداخلية**. ويعني ذلك ان **الاغنياء اصبحوا اكثر غنى في حين ان الفقراء اصبحوا اكثر فقرا**. وهكذا فإن "المعجزة الاقتصادية" على وفق منطق التحول النيوليبرالي قد جرت لصالح الطبقات الاكثر غنى في تشيلي، ممن اثروا عن طريق المضاربات المالية اساسا. ونتيجة لوضع البرنامج المذكور موضع التطبيق العملي، **نشأت ديون كبيرة**، كما تم تدمير البيئة، وتعاظمت التفاوتات الاجتماعية والاستغلال.

من المفيد الاشارة الى ان تطبيق برنامج العلاج بالصدمة في عام **1975** قد ساهم في **تخفيض** معدلات التضخم بصورة ملحوظة ولكنه تم بالأساس على حساب **زيادة** معدلات البطالة من **9.1%** الى **18.7%** خلال الفترة **1974 – 1975**. كما سجل **انخفاض** الانتاج بحوالي **13%**، مما اعتبر تجسيدا عمليا لأهم ازمة في تاريخ شيلي.

ان الاصلاحات الليبرالية التي انتهجتها الطغمة العسكرية سرعان ما تسببت في **افقار الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا وفي مقدمتها الطبقة العاملة والفئات والشرائح الكادحة الاخرى**. كما **اتسعت** الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة التوزيع المتفاوت لثمار النمو، وهذا الظاهرة استمرت حتى بعد فترة رحيل الدكتاتورية الى مزبلة التاريخ. فحتى عام **1988**، ورغم ان الحكومة نجحت في تحقيق استقرار اقتصادي، فقد كان هناك **45%** من السكان في تشيلي يعيشون تحت خط الفقر، في حين تنامى دخل اعضاء الطبقات الاكثر غنى بحوالي **83%.** وبحسب احصائيات الامم المتحدة الصادرة في عام **2007** حول التمايز في الدخول في **123** بلدا، احتلت تشيلي لمرتبة **116** في ذيل القائمة !!

وبهدف السيطرة/الهيمنة على الطبقات الاكثر تأثرا بالأزمة اتخذت الطغمة العسكرية جملة من الاجراءات من بينها **تعظيم** الرقابة على مختلف وسائل الاتصال وكذلك اللجوء الى جهاز القمع واختراق منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية، وقمع الاحتجاجات والاضرابات.

ان الاجراءات التي قام بها بينوشيت وطغمته ونظامه لم تنحصر فقط بفك ملكية مؤسسات القطاع العام، بل **تم التضييق على الحركة النقابية وقلصت الحكومة حق العمل واصدرت القوانين لتنظيم ذلك،** وبموجبها اصبحت النقابات العمالية اقل قدرة على ممارسة حقوقها النقابية والدفاع عن اعضائها والطبقة العاملة عموما، كما اصبح بمقدور ارباب العمل تسريح العاملين ومن دون تحديد سبب/اسباب ذلك. **ونتيجة لهذه السياسة انخفضت عضوية النقابات** من **18%** في منتصف الستينات وفي السبعينات الى

12% في الفترة **1980-1985**. كما انخفضت نسب المشاركة في الاضرابات من **16%** خلال الفترة **1971 – 1973** الى **0.4%** فقط في الفترة 1986- 1989 [27].

منذ بداية الثمانينات عانت تشيلي من اعمق ازمة اقتصادية في تاريخها المعاصر فقد **تنامت البطالة** من **4.3%** في عام **1973** الى **22%** في عام **1983**. وفي نفس الفترة انخفضت الدخول الحقيقية بنسبة **40%** (واساسا بسبب التضخم). ورغم الجهود المبذولة للتخفيف من آثار البطالة، لم تتمكن الطغمة العسكرية من الهيمنة على المجتمع. فقد خرج الناس الى الشوارع ، كما بدأت النقابات العمالية بتنظيم العاطلين عن العمل، ولم تسعف الممارسات القمعية لأجهزة الامن في السيطرة على الاوضاع بل زادتها تعقيدا.

بالمقابل قام "فتيان شيكاغو" بإجراء "اصلاحات" للنظام التقاعدي عبر خصخصته وبقية الخدمات الصحية، والتربية. فمثلا بشان استفادة المواطنين التشيليين من الخدمات التي يقدمها النظام الصحي، تعتبر تشيلي واحدة من افقر بلدان العالم من هذا المجال. في نفس الوقت فإن العوائل التشيلية تمول الخدمات الصحية على مستوى **40%** في حين يبلغ في البلدان الاخرى **19%**.

وبالمقابل فإن النظام التقاعدي يشمل **59%** من المجتمع فقط، وهناك **37.5%** يعتبرون من المقصيين عن هذا النظام. وبحسب قواعده المعقدة فإن هناك **55%** من الذين يدفعون اشتراكاتهم الشهرية الى صناديق التقاعد، لن يستطيعوا الحصول حتى على الحد الادنى من التقاعد ، لأنهم لن يستطيعوا تحقيق السقف المطلوب للحصول على التقاعد وهو تقديم اشتراكات تبلغ **240** شهرا (أي عشرين سنة). وكان هناك فقط **20%** ممن سيحصلون على تقاعد يفوق الحد الادنى للتقاعد. أما بالنسبة للبقية البالغة **45%** فإن نصفهم سيحصل على الحد الادنى التقاعدي (السقف الادنى) والبالغ حوالي **(180)** دولار شهريا [28] . هذا مع العلم ان أحد اهداف الايديولوجيا النيوليبرالية هو تقليص دور الدولة في الاقتصاد الى الحد الادنى وحصره بالحساب البسيط لقضايا الارباح والخسائر فقط والقيام بدور الدركي الحامي لمصالح الطبقة المسيطرة او الائتلاف الطبقي المهيمن.

في عام **1990** وبعد ان حلّت المؤسسات الديمقراطية محل الحكومات العسكرية، تصاعدت الاصوات بضرورة انتهاج سياسة "النمو المتوازن"، بسبب ان حوالي **(5)** ملايين مواطن تشيلي كانوا يعيشون في فقر مدقع. ورغم ما اتخذ من اجراءات من طرف الحكومات المتعاقبة بعد رحيل الدكتاتورية فإن تشيلي ما زالت تحتل المرتبة الثانية بعد البرازيل التي تعاني من تفاوتات اجتماعية عميقة، إنه البلد الذي فيه **10%** من المجتمع يحصلون على **47%** من الارباح.

*****

ولأن اعمار الطغاة قصيرة، فإنه وفي عام **1998** تم اعتقال الدكتاتور **بينوشيت** عندما كان يقوم بزيارة الى العاصمة البريطانية/لندن، واطلق سراحه في عام 2000 ليعود الى تشيلي. وفي 18 آب **2006** اصدرت المحكمة العليا في تشيلي قرارها برفع الحصانة عن الدكتاتور الذي كانت تمنع عنه أي متابعة قضائية. وبموجب هذا القرار انفتحت الابواب امام تقديمه لمحاكمة عادلة بتهمة الفساد وقضايا اخرى. وبموجب القاضي الذي حاكم الجنرال توفرت الادلة بأن الدكتاتور وخلال سنوات التسعينات استغل موارد الدولة التشيلية لصالحة ولصالح عائلته. أما بقية الاتهامات الموجهة للدكتاتور، وهي كثيرة من بينها تجاوزاته ونظامه لحقوق الانسان، لم يتم التطرق إليها بسبب تردي صحة الدكتاتور !!

---

[27] Ząbkowicz A., „*Instytucje i wzrost gospodarki w Chile. Neoliberalizm i sztuka kompromisu”*, op, cit, s. 62.
[28] Thomasem irsch, *Chilijski "cud" gospodarczy to neoliberalna machina marketingowa*, op, cit.

قبل وفاته وفي **2006/11/25** بقليل، واثناء الاحتفال في عيد ميلاده الحادي والتسعين اعترف بينوشيه انه يتحمل المسؤولية الكاملة عن كل الاعمال والتجاوزات التي جرت خلال فترة حكمه الدكتاتوري الممتدة من **1973** وحتى **1990**.

ولكن بينوشيه الذي توفي في **2006/12/10** لم يطاله أي حكم من المحكمة عن أية من جرائمه التي ارتكبها على كثرتها، إذ عند مماته كان محملا بثلاثمئة لائحة اتهام بما فيها جرائم قتل وتهرب عن دفع الضرائب وتزييف الوثائق.. الخ.

تقييمات لاحقة (بعد رحيل الطغمة العسكرية) لتجربة الخصخصة في تشيلي

بعد رحيل حكم الطغمة العسكرية في شيلي تم تشكيل لجنتين برلمانيتين متخصصتين للتحقيق في قضايا الخصخصة واللتين عقدتا اجتماعاتهما بعد اول انتخابات ديمقراطية واختيار الرئيس **Patricio Aylwina**. علما ان **الخسائر** الناجمة عن عمليات الخصخصة خلال فترة حكم بينوشيت قدرت بحوالي **سبعة مليارات** دولار[29] .

ان أعمال هاتين اللجنتين توصلت الى **جملة خلاصات** من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- ان عمليات الخصخصة تمت بشكل سريع ومستعجل، وانها ولحد كبير كانت متطابقة مع مصالح الشركات الاجنبية.
- الارباح الناجمة عن التغيرات "الاصلاحات" ذهبت اساسا الى الطبقة العليا.
- الدولة التشيلية خسرت بالمجموع (**300**) شركة، الأمر الذي يعني ان حجم الخسارة هذا بلغ حوالي (**7**) مليار دولار.
- في نفس هذه الفترة كانت أغلب الشركات التي خضعت للخصخصة قد اصبحت في أيدي عناصر الطغمة العسكرية ومحازبيها.

بديل آخر ممكن !

بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد نتيجة رحيل الدكتاتورية فإن تشيلي جمعت بين سياسات تقوم على اقتصادات السوق وبرامج اجتماعية حازمة حققت نجاحات كبيرة في الحد من الفقر والبطالة، وذلك بالتركيز على التعليم والصحة، وبتوجيه دقيق للدعم الحكومي إلى الفئات والشرائح الأشد حاجة إليه، وهو ما يبدو في شكل نتائج اجتماعية جدية، مثل انخفاض كبير في عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة نسب الالتحاق بالتعليم خاصة لأولاد الفقراء، ومساعدة ذوي الدخول المحدودة على بناء مساكن لهم. هذا كله جرى في ظل ارتفاع متواصل في متوسط الدخل، بالرغم من وجود فجوة واسعة في الدخول بين الشريحة صاحبة أعلي دخل وأفقر شرائح المجتمع. ولكن هذا يعود جزئيا إلى أن تشيلي كغيرها أيضا من بلدان أمريكا اللاتينية كانت تتسم تقليديا وعلي مدى زمني طويل بالتفاوت الاجتماعي الواسع، بحيث كانت نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ ما يزيد على **42%** من عدد السكان حتي تسعينيات القرن العشرين، لتلي بذلك البرازيل مباشرة في سوء توزيع الدخل والثروة. كما أن هناك بعض المشكلات لا تزال تمثل تحديا كبيرا، يأتي على رأسها مشكلة البطالة، وضيق قاعدة الصادرات.

من المفيد الاشارة هنا الى ان عملية التحول الديمقراطى قد مورست فى إطار **رؤية توافقية** حول إعادة نموذج التنمية التشيلية. وكانت القوى السياسية من الوعى بأن إعادة انتاج النموذج الاقتصادى للدولة الاستبدادية لن يمكّن تشيلى من التقدم خاصة وأنه كان يزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حتى لو كان

[29] op, cit.

الأداء الديمقراطي تجاوزا جيدا.. وعليه لابد من تبنى نموذج اقتصادى مغاير يحقق قدرا من التوازن بين الفقراء والأغنياء، فلا معنى لديمقراطية "صندوقية" تعيد إنتاج نفس البنية والانساق الاقتصادية التى ثارت ضدها الجماهير.

وبهذا المعنى لم تكن عملية التحول الديمقراطى التي شهدتها شيلي بعد رحيل الطغمة العسكرية مجرد إجراءات شكلية تدور حول العملية الانتخابية بمراحلها؛ وإنما كانت **عملية شاملة** تهدف إلى **تفكيك** بنية الاستبداد بمستوياتها المختلفة: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى السياسية.

ومن **أهم دروس** الانتقال ان **التسوية التاريخية** الحقيقية التى تمت هى أن تشيلى لا يمكن أن تستمر وفق بنية اقتصادية لا يستفيد منها إلا الأقلية على حساب أغلبية السكان. وعليه كانت المعركة الكبرى للقوى السياسية الديمقراطية ترتكز على ان **تقدم تشيلي الحقيقي يكمن فى تفكيك بنية اقتصاد الاستبداد.**

وهكذا وبعيدا عن اوهام الايديولوجيا النيوليبرالية فإن جزءاً كبيرا من مقومات نجاح التجربة الاقتصادية لتشيلي بعد رحيل الدكتاتورية يعود إلى تدخل الدولة في السياسات التنموية، والتي اتبعت عددا من الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير منتجات جديدة، ومعالجة مخاطر رأس المال، والتدريب الفني، والتقني للعمالة. وهذا يدلل على ان الخصخصة ليست الخيار الوحيد بل ان الحياة ثرية بالخيارات والبدائل الاخرى. فهل يتعظ صقور الخصخصة من هذه الدروس؟